مشروع إعلان ألميريا

نحن، وزراء البيئة ورؤساء وفود الأطراف المتعاقدة في اتفاقية حماية البيئة البحرية والمنطقة الساحلية للبحر المتوسط (اتفاقية برشلونة) وبروتوكولاتها، المجتمعين في ألميريا، أسبانيا، من 15 إلى 18 كانون الثاني/يناير 2008 ،

إذ ندرك أن البيئة الصحية في منطقة البحر المتوسط تساهم في رفاه الإنسان وتشكل مورداً لا يمكن الاستغناء عنه تعتبر حمايته وصيانته وتخطيطه الرشيد وإدارته طبقاً لمبادئ التنمية المستدامة ذات أهمية كبيرة،

إذ نحيط علماً، مع ذلك، بأن الأولويات البيئية للبحر المتوسط قد تغيرت طوال عقود وأن الوعي البيئي لم يترجم بما فيه الكفاية إلى أفعال عملية،

إذ نلاحظ مع الانزعاج بأن الحماية البيئية والصيانة لم يتم تكاملها بما فيه الكفاية في سياسات أخرى،

إذ نشير إلى الآثار الضارة لتغير المناخ على النظم الإيكولوجية الساحلية والبحرية وعلى البيئة عامة والآثار السلبية على التنمية المستدامة ولا سيما في البلدان النامية في حوض البحر المتوسط،

إذ ندرك أن التحديات الكثيرة والمتشابكة التي ينبغي التصدي لها من أجل التخفيف الفعال من التدهور البيئي وخفضه ومكافحته وتعزيز التنمية المستدامة في منطقة البحر المتوسط، مع الأخذ في الاعتبار التهديدات الجديدة بما في ذلك المستويات المرتفعة للتلوث الذي يستمر في بحرنا ومياهنا وهوائنا وتربتنا التحتية؛ مواصلة الاستغلال المفرط للموارد الطبيعية؛ التنمية الساحلية غير المخططة والمتكاملة على نحو غير كافٍ؛ التوسع غير المتجانس في تربية الأحياء المائية؛ إدخال الأنواع الغريبة المكتسحة؛ زيادة حركة النقل البحري؛ التدهور المستمر للمناظر الطبيعية الفريدة؛ خسارة التنوع البيولوجي؛ التصحر؛ التآكل السريع للسواحل والآثار السلبية لتغير المناخ،

إذ نعترف أيضاً بأسبابها الأساسية التي تشمل الفقر؛ والظلم الاجتماعي الاقتصادي؛ وإضفاء قيمة غير كافية على الموارد الطبيعية؛ والسياسات غير الملائمة للاقتصاد الكلي وعدم كفاية فصل النمو الاقتصادي عن التدهور البيئي؛ وأنماط الإنتاج والاستهلاك غير المستدامة،

نؤكد من جديد التزامنا بضمان مستقبل صالح للبقاء للبحر المتوسط، من خلال تعزيز تنفيذ منهج النظام الإيكولوجي كأداة رئيسية لتحقيق التزاماتنا بمقتضى اتفاقية برشلونة وبروتوكولاتها لمنع والتخفيف ومكافحة جميع أشكال تلوث منطقة البحر المتوسط وإلى أقصى حد ممكن القضاء عليه وحماية البيئة البحرية والساحلية وتعزيزها،

واقتناعاً منا بأن التنفيذ الفعال لمخطط حسن الإدارة لمنظومة خطة عمل البحر المتوسط يعزز أيضاً الاستخدام الفعال والكفء للموارد البشرية والمالية وبالتالي المكونات المختلفة لعمل خطة عمل البحر المتوسط في تآزر،

إذ نؤكد على أن مبادئ وأهداف حماية البحر المتوسط قد نص عليها في اتفاقية برشلونة وبروتوكولاتها والاستراتيجيات التي اعتمدتها الأطراف المتعاقدة، بما في ذلك استراتيجية البحر المتوسط للتنمية المستدامة، وأن هذه المبادئ والأهداف تمكننا من التصدي للتحديات الحالية. وتتطلب خطورة هذه التحديات منا دعم أعمالنا في البحر المتوسط،

إذ نرحب بالاتفاق بشأن التوجيه الجديد للاستراتيجية البحرية للاتحاد الأوروبي الذي يدعو إلى تعاون وثيق فيما بين جميع البلدان التي تتقاسم المنطقة البحرية لتحقيق حالة بيئية جيدة بحلول عام 2010 والتأكيد على الدور المهم لاتفاقيات البحار الإقليمية بما في ذلك اتفاقية برشلونة،

إذ نرحب بعمل الاجتماع الثالث عشر للأطراف المتعاقدة في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لتغير المناخ والتقرير الرابع للفريق الحكومي الدولي لتغير المناخ وبصورة خاصة اعتماد خطة عمل بالي التي تطلق عملية شاملة للانتهاء منها بحلول عام 2009 لتمكين التنفيذ الكامل الفعال والمستدام لاتفاقية تغير المناخ من خلال عمل تعاوني طويل الأجل من الآن وحتى عام 2012 وما بعده،

إذ ندرك وجه الخطورة، على أساس العمل الأخير للفريق الحكومي الدولي لتغير المناخ، للآثار المترتبة على البيئة البحرية من تغير المناخ وتحمض البحار نتيجة للتركيزات المرتفعة لثاني أوكسيد الكربون في الجو ولا سيما تأثيراتها المهمة على المنطقة الساحلية للبحر المتوسط ونظمها الإيكولوجية وتنوعها البيولوجي وحساسية المنطقة الشديدة للتغيرات في المناخ،

إذ نضع في اعتبارنا توصيات مؤتمر التضامن الدولي بشأن استراتيجيات تغير المناخ للمناطق الأفريقية والمتوسطية المعقود في تونس في الفترة من 18 إلى 20 تشرين الثاني/نوفمبر 2007 بمساهمة بلدان ومؤسسات ومنظمات غير حكومية متوسطية عديدة وخطة عمل البحر المتوسط،

إذ نأخذ في الاعتبار إعلان روما في 20 كانون الأول/ديسمبر 2007 المتعلق بالاتحاد من أجل مبادرة متوسطية ينبغي أن تُبنى على اتفاقية برشلونة/خطة عمل البحر المتوسط والشراكة الأوروبية المتوسطية بما في ذلك مبادراتها لآفاق عام 2020 والمكون المتوسطي لمبادرة الاتحاد الأوروبي بشأن المياه،

إذ نؤكد على أن جهود تكيف جميع البلدان مطلوبة لخفض آثار تغير المناخ،

إذ نؤكد على أهمية بناء القدرات ونقل التكنولوجيا وحشد الموارد المالية لتمكين البلدان النامية، بشكل خاص، لمواجهة هذه التحديات كما أوصى بذلك إعلان تونس وخطة العمل،

إذ نشير إلى مبدأ المسؤولية المشتركة ولكن المتميزة في مجال تغير المناخ والحاجة إلى دعم التعاون الإقليمي والدولي طبقاً لروح وأحكام اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لتغير المناخ،

إذ نعي المعدلات السريعة لخسارة التنوع البيولوجي واستمرار تدهور البيئة البحرية والساحلية وأهمية الخاصية الجغرافية للتراث الجيني في البحر المتوسط ومنطقته الساحلية،

إذ نشير إلى أهداف الخطة الاستراتيجية لاتفاقية التنوع البيولوجي والأهداف الإنمائية للألفية فيما يتعلق بحماية التنوع البيولوجي وإنشاء مناطق بحرية محمية، التي تمت الموافقة عليها واعتمادها في عام 2002، وأيضاً إلى التوصيات التي اعتمدتها الأطراف المتعاقدة في اتفاقية برشلونة بشأن تنفيذ استراتيجية البحر المتوسط للتنمية المستدامة وبرنامج العمل الاستراتيجي لصيانة التنوع البيولوجي في البحر المتوسط،

إذ نلاحظ أن، منذ اعتماد اتفاقية برشلونة، أدت التطورات في التكنولوجيا إلى إمكانية أسر ثاني أوكسيد الكربون من المصادر الصناعية والمتعلقة بالطاقة ونقله وحقنه في تشكيلات جيولوجية في التربة التحتية لقاع البحر لعزله لمدة طويلة عن الجو والبحر،

إذ نضع في اعتبارنا أيضاً التطورات الأخيرة بمقتضى صكوك دولية عديدة فيما يتعلق بتدفقات ثاني أوكسيد الكربون من عمليات الأسر لعزله في تشكيلات جيولوجية في التربة التحتية للبحر،

إذ يساورنا القلق لزيادة المخاطر المحتملة من تخزين ثاني أوكسيد الكربون في التشكيلات الجيولوجية البحرية، نتيجة لطابعها ومداها الزمني والمكاني ومدة آثارها المحتملة، والوعي بالحاجة إلى حماية البيئة البحرية والساحلية للبحر المتوسط وتنوعها البيولوجي من الآثار المحتملة لتخزين الكربون،

اقتناعاً منا بأن

(أ) مشكلة تغير المناخ ينبغي التصدي لها على نحو جدي لخفض آثاره على البيئة البحرية والساحلية للبحر المتوسط،

(ب) إن تعزيز تنفيذ التدابير المبكرة في منطقة البحر المتوسط للتخفيف من تغير المناخ هي مسألة حيوية لصيانة الموارد والتنوع البيولوجي وحماية المناطق الساحلية في منطقة البحر المتوسط،

(ج) ينبغي أن تشمل استراتيجيات التخفيف من تغير المناخ وسائل مثل منهج إدارة النظام الإيكولوجي وإدارة المخاطر والتقييم البيئي الاستراتيجي والإدارة المتكاملة للمناطق البحرية والساحلية،

(د) يشكل اعتماد البروتوكول الجديد بشأن الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية أداة قانونية ذات علاقة تضع قواعد ملزمة مطلوبة للمساهمة في التنمية المستدامة للمناطق الساحلية للبحر المتوسط وللتصدي لآثار تغير المناخ على المناطق الحساسة هذه،

(هـ) هناك حاجة لمزيد من تطوير توليد طاقة متجددة وأشكال منخفضة أو عديمة الكربون واستخدامها وتعزيز كفاءة الطاقة وأنماط إنتاج واستهلاك أكثر استدامة،

نقرر

1- البدء في التصديق السريع على بروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية بغرض تطبيق تدابير ملائمة فعالة تهدف إلى التوفيق بين صيانة السواحل والتنمية المستدامة مع تنفيذ أنشطة اقتصادية في المناطق الساحلية والبدء في استجابة عملية فورية لآثار تغير المناخ على النظم الإيكولوجية الساحلية في البحر المتوسط،

2- تحديد، بحلول عام 2011، الأنواع والموائل الساحلية والبحرية المعرضة للتأثر بالتغيرات التي تنتج عن السيناريوهات المختلفة التي وضعها الفريق الحكومي الدولي لتغير المناخ وتشجيع تدابير لإنشاء شبكة شاملة ومتماسكة في البحر المتوسط لمناطق ساحلية وبحرية محمية بحلول عام 2012،

3- الاضطلاع بدراسات تعاونية لتقدير القيمة الاقتصادية للمنتجات الحالية المشتقة من الخدمات التي توفرها النظم الإيكولوجية البحرية والساحلية وكيف أن هذه القيمة تتأثر بالاختلال الذي ينتج عن تغير المناخ وإبلاغ هذه الدراسات في كل اجتماع للأطراف المتعاقدة في اتفاقية برشلونة؛

4- إعداد لكل اجتماع للأطراف المتعاقدة في اتفاقية برشلونة واتفاقية التنوع البيولوجي تقرير عن حالة التنوع البيولوجي في البحر المتوسط والأثر الملحوظ لتغير المناخ؛

5- دعم التعاون والحث على التآزرات مع المبادرات التي تسعى لأهداف بيئية مماثلة، بما في ذلك توجيه الاستراتيجية البحرية للاتحاد الأوروبي، بغرض تحقيق رؤيتنا المشتركة لبحر متوسط صحي مع نظم إيكولوجية بحرية وساحلية منتجة ومتنوعة بيولوجياً لفائدة الأجيال الحاضرة وأجيال المستقبل،

6- تشجيع إدارة أفضل للطلب على الطاقة وزيادة كفاءة الطاقة؛ الاستفادة من قدرات المنطقة المهمة لتنمية الطاقة الشمسية وطاقة الرياح؛ تشجيع إدارة الغابات وتجديدها والاستخدام الصحيح للزراعة كبالوعات لثاني أوكسيد الكربون؛ تشجيع إدارة أفضل للطلب على المياه بما في ذلك الاقتصاد في المياه والنظر، كلما كان ملائماً، في الاستخدام غير التقليدي للمياه مثل مياه النفايات المعالجة بالتزامن مع موارد الطاقة المتجددة،

7- إعداد إطار تقييم المخاطر وتناول مسائل المسؤولية بشكل كاف لتخزين تدفقات ثاني أوكسيد الكربون في التشكيلات الجيولوجية في التربة التحتية لقاع البحر المتوسط وكذلك أي تدابير تخفيف أخرى ذات تأثير محتمل على البيئة البحرية لضمان عدم وجود مخاطر مهمة على البيئة البحرية قبل النظر في أي تعديل على الصكوك القانونية لاتفاقية برشلونة بما في ذلك بروتوكول الإلقاء لعام 1995،

8- يؤخذ إعلان تونس وخطة العمل وإعلان الرباط بشأن تغير المناخ: الآثار والاستعداد وتدابير التكيف في عين الاعتبار في أولويات البحر المتوسط من أجل تكيف أفضل واستجابة لتغير المناخ.